مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

# اثر الإنفاق العام علي التضخم في السودان
## "خلال الفترة 1992م – 2018م"

**مصطفى احمد قمر الدين عبد الله و خالد حسن إسماعيل البيلي**
**نيالا – كلية الغرب للعلوم والتكنولوجيا**
**جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية**

**المستخلص:**
هدفت هذه الدراسة لمعرفة اثر الإنفاق العام الجاري والرأسمالي على التضخم في السودان خلال الفترة (1992–2018م)، و اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وأيضا الأسلوب القياسي لتحليل نموذج الدراسة وتوضيح العلاقة بين الإنفاق العام (الجاري والرأسمالي) والتضخم. وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج ومن أهمها: ان هناك علاقة طردية بين الإنفاق الجاري والتضخم. وايضا ان هناك علاقة عكسية بين الانفاق الراسمالي والتضخم. ومن أهم التوصيات: على الدولة العمل على ترشيد الإنفاق الجاري من خلال تقليل الصرف الحكومي على السلع الاستهلاكية.

**ABSTRACT:**
This study aimed to explain the impact of the current and capital public expenditure on inflation in Sudan during the period (1992-2018). The study followed the analytical descriptive approach, as well as the econometrics method for analyzing the study model and clarifying the relationship between public expenditure (current and capital) and inflation. The study most important findings indicated the existence of a positive relationship between current expenditure and inflation, as well as the existence of a negative relationship between capital expenditure and inflation. The study most important recommendations call for the government to rationalize current expenditure through reducing government expenditure on consumer goods.

**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق العام الجاري، الإنفاق العام الرأسمالي، التضخم .

**المقدمة :**

أن الإنفاق العام يختلف من بلد لأخر، ومن حقبة زمنية لآخري، سواء كان هذا الاختلاف من حيث خصائصه أو من حيث حجم هذه النفقات، وذلك لاختلاف مفهوم الخدمات العامة التي تهدف إلى إشباع الحاجات العامة ولما كانت هذه الخدمات والحاجات العامة ليست محددة، ومدى تحمل مسؤولية الدولة مهامها، مختلفا من نظام سياسي لأخر فإننا نلاحظ كنتيجة لذلك أن الجدل مازال مستمرا حول مفهوم وخصائص ودور الإنفاق العام(فوزي،1971م، ص191)، عموما أن الحكومات، ورغبة منها في الحفاظ

على كيانها وبقائها وخلق الثقة بها على المستوي الوطني والدولي، تسعي إلى تحقيق أهداف ذات نفع عام ولاسيما زيادة الناتج الوطني ومعدلات النمو الاقتصادي، ومعالجة عجز الموازنة والمديونية وتحسين وضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتشجيع الادخار والاستثمار، وخلق فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة، والمحافظة على سلامة النقد الوطني، ومكافحة التضخم، وتقديم الخدمات العامة وتحسين جودتها ونوعيتها وخفض كلفتها، والتوزيع العادل للدخل والثروة بين أفراد المجتمع وشرائحه(صالح،2017م -al akhbar.com).

**مشكلة الدراسة :**

تمثلت مشكلة الدراسة في أن هناك زيادة مستمرة في النفقات العامة خصوصا النفقات الجارية خلال الفترة (1992-2018م)، حيث بلغت أكثر من 90% من جملة النفقات العامة في كثير من فترات الدراسة مما أدي إلى زيادة معدلات التضخم في السودان، على سبيل المثال بلغ 63.3% في 2018م، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما هو اثر الإنفاق العام على التضخم خلال الفترة (1992-2018م)؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما هو اثر الإنفاق العام الجاري على التضخم في السودان خلال الفترة (1992-2018م)؟

2- ما هو اثر الإنفاق العام الرأسمالي على التضخم في السودان خلال الفترة (1992-2018م)؟

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى توضيح الأتي:

1-مفاهيم ومكونات الإنفاق العام والتضخم .

2-تطور معدلات الإنفاق العام الجاري والرأسمالي والتضخم في السودان.

3-العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم.

**فروض الدراسة :**

هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام الجاري والتضخم في السودان.

هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام الرأسمالي والتضخم في السودان.

**أهمية الدراسة :**

**الأهمية العلمية :**

1-سد الفجوة التي تركتها الدراسات السابقة.

2-المساهمة في إثراء المعرفة العلمية.

**الأهمية العملية :**

تكمن أهمية هذه الدراسة العملية، في إمكانية أن تستفيد منها الجهات التي تقوم بتقييم نتائج السياسات والإجراءات الاقتصادية على نطاق السياسات الاقتصادية الكلية، وتتمثل هذه الجهات في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

**منهجية الدراسة :**

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لتوصف الظاهرة محل الدراسة وتوضيح العلاقة بين الإنفاق العام (الجاري والرأسمالي) والتضخم بالإضافة للأسلوب القياسي لتحليل نموذج الدراسة.

**مصادر الدراسة :**

مصادر الحصول على البيانات ومعلومات هذه الدراسة تتمثل في المصادر الثانوية كالمراجع، والدوريات، والبحوث المتخصصة، والتقارير ذات الصلة، والتقارير الرسمية الصادرة من الوزارات والمؤسسات الحكومية الرسمية، والمعلومات المتوفرة في الشبكة العنكبوتية.

**حدود الدراسة :**

الحدود الزمنية: الفترة 1992-2018م.

الحدود المكانية: جمهورية السودان.

**الدراسات السابقة**

**دراسة: إبراهيم و سندس ، (2019م) :**

هدفت الدراسة لمعرفة اثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحري لكالدور في السعودية، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن اغلب البلدان تعاني من مشاكل جمة من أبرزها ارتفاع معدلات التضخم الناتج عن الارتفاع العام في الأسعار ، ومن فرضيات الدراسة وجود علاقة تأثيرية عكسية بين الإنفاق العام ومعدل التضخم، كما استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائي الكمي لتحليل وقياس اثر المتغير المستقل المتمثل في الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، التضخم، معدل البطالة، ميزان المدفوعات. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن إستخدام ادوات السياسة المالية حقق معدل تضخم منخفض. ومن أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة ضرورة عدم الاعتماد على إيرادات النفط في تمويل النفقات العامة لتجنب التذبذبات الحاصلة في أسعار النفط والاعتماد على أدوات تمويلية جديدة تتسم بالاستقرار إلي حد ما.

**دراسة : رحاب عبدالرحمن ، (2015م) :**

هدفت الدراسة إلى توضيح دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان، وكيفية معالجته بواسطة السياسة المالية والنقدية، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن السودان يعاني من فترات طويلة من ارتفاع معدلات التضخم رغم أن الدولة قامت بإجراءات لمحاربته ولم تنجح في كبح جماح التضخم، واستخدمت الدراسة المنهج الإحصائي والوصفي والتحليلي. وقد أظهرت أهم نتائج الدراسة:وجود علاقة

طردية ذات دلالة إحصائية بين الاتفاق الجاري والتضخم في السودان، وان الزيادة الظاهرة للنفقات العامة والاعتماد على استيراد السلع من الدول المتقدمة كانت إحدى أسباب تزايد معدلات التضخم. وأوصت الدراسة بضرورة استخدام السياسة المالية والنقدية وبصورة فعالة لتقليل معدلات التضخم في السودان، وترشيد الإنفاق العام وضبط الأداء المالي الحكومي وتقليل الإسراف، وتوجيه الإنفاق العام إلى المجالات الإنتاجية التي تساهم في التنمية الاقتصادية، و إحلال الواردات لتجنب التضخم المستورد.

**دراسة : علاء الدين عبدالقادر ، (2012م) :**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم السياسة المالية وأدواتها وتطورها وتوضيح المفاهيم الأساسية للتضخم ومعدلاته في السودان خلال الفترة (2000–2010). افترضت الدراسة ان السياسة المتبعة قد تودي إلى علاج ظاهرة التضخم. وهناك علاقة طردية بين السياسة المالية ومعالجة ظاهرة التضخم، وأشارت الدراسة إلى أن السياسة المالية المتبعة في السودان في الأعوام 2003،2002،2001 أدت إلى تخفيض معدلات التضخم من خلال تخفيض الضرائب والإنفاق الحكومي، وتخفيض الاستدانة الحكومية من الجهاز المصرفي، وأوصت الدراسة بإتخاذ التدابير الملائمة لضبط وترشيد الإنفاق العام، ومنع تجنيب الإيرادات، وفرض الرسوم الإضافية.

**دراسة : إجلال عبدالله ، (2012م) :**

تناولت هذه الدراسة أثر السياسة المالية على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان للفترة (2007–2010)، وكما هدفت إلى معرفة مفهوم السياسة المالية، وأيضا السياسات المالية العامة المتبعة في السودان، ومعرفة أثر السياسة المالية في السودان علي المؤشرات الاقتصادية الكلية، وانتهجت الدراسة المنهج التاريخي والإحصائي. ومن ابرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة : اثرت السياسة المالية المتبعة في السودان للفترة (2007–2010م) إيجابا على التضخم. ومن توصيات الدراسة الأتي: السعي في تطبيق السياسات المالية والنقدية، التي تعمل على تخفيض معدلات التضخم وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والحد من سياسات التمويل بالعجز؛ لأنها تؤدي إلى زيادة عرض النقود، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات التضخم .

**دراسة : إيهاب صالح ، (2009م) :**

هدفت الدراسة إلي معرفة دور السياسة النقدية والمالية في التحكم وضبط التضخم في السودان، واهم فروض الدراسة هي ان السياسة النقدية التوسعية وزيادة الإنفاق الحكومي ترتبط طردياً مع التضخم، واهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، أن السياسة النقدية التوسعية وزيادة الإنفاق الحكومي أدت إلى زيادة التضخم في السودان، وأوصت الدراسة بتفعيل دور شهادات المشاركة شهامة لتمويل العجز ومعالجة التضخم.

**دراسة : ياسر التوم ، (2008م) :**

هدفت هذه الدراسة إلي توضيح اثر السياسة المالية المستخدمة في السودان علي مشكلة التضخم واهتمت الدراسة بالسياسة المالية، وكيفية استخدامها في معالجة مشكلة التضخم في السودان. أهم ما افترضته هذه الدراسة، إن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلي زيادة التضخم. وتم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الاستقرائي. وأشارت النتائج إلى أن عجز الموازنة يعد السبب الرئيسي لإحداث التضخم في السودان، وأن السياسة المتبعة في السودان خلال الفترة محل الدراسة، ساهمت في زيادة معدلات التضخم، واتسمت ظاهرة التضخم في السودان بالتعقيد . واهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن حوالي 81% من التغيرات في معدل التضخم تم تفسيرها من خلال أدوات السياسة المالية "الضرائب والإنفاق العام و، أهم التوصيات زيادة الجهد الضريبي وتقليل الإنفاق .

**الفرق بين الدراسة والدراسات السابقة:**

اهتمت هذه الدراسة بالإنفاق العام الجاري والرأسمالي وأثرهما على التضخم، إما الدراسات السابقة اهتمت إما بالإنفاق الجاري فقط او بالسياسة المالية مجتمعة وأثرها على التضخم ومعه بعض المتغيرات الكلية، كذلك تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الحدود الرمانية .

**مفهوم الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية :**

مفهوم الإنفاق العام :

يعرف علماء المالية العامة الإنفاق العام بأنه كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخصية قانونية عامة (عبد العزيز,2011م،ص459) لإشباع حاجات عامة (دراز،1988، ص398). ويعرف الإنفاق العام أيضا بأنه المبالغ النقدية التي تنفق بواسطة السلطات العامة، أما بهدف إشباع الحاجات العامة لإفراد المجتمع أو من اجل ترقية مستوي الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم(حمد،2014م،ص15)، وتعرف النفقات الرأسمالية: هي النفقات العامة التي تحققها الدولة من اجل الحصول على سلع رأسمالية، لزيادة الإنتاجية، أو إنشاء المصانع أو المباني، التي تزيد حركة الاستثمار أو تلك النفقات التي تزيد من خدمات إمكانية رأسمال البشري كإنشاء المدارس والمستشفيات ومراكز البحوث (محمد،2012م،ص70)، إما النفقات الجارية هي التي تتكرر سنويا وعبرها يتم تسير أمور الدولة من سلع وخدمات بهدف إشباع الحاجات العامة (عثمان2001م،ص96).

يري الباحثان أن الإنفاق العام ليس بالضرورة ان يكون مبلغا نقديا فقط طالما الدولة تمنح إعانات في شكلها العيني ولابد أن تكون المنفعة منه عامة. كما اتفقت التعريفات السابقة على أن الإنفاق العام بالضرورة يكون ناتجا عن أطراف عامة قصدها خدمة عامة ومن خلال التعريفات السابقة نستطيع ان نستنتج عناصر الإنفاق العام.

عناصر الإنفاق العام:

نجد من خلال التعريفات السابقة والتي تتفق لحد بعيد أن هنالك ثلاث عناصر أساسية للإنفاق العام وهي كما يلي:

1-الإنفاق العام كم قابل للتقويم النقدي(يحياوى، 2005،ص27).

2-الإنفاق العام يمكن أن يصدر من شخصية عامة.

3-الإنفاق العام يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة (اللوزي،خليل، ص1999م،ص90،91).

**أنواع الإنفاق العام وأقسامه :**

يقسم الإنفاق العام حسب المعايير الآتية:

النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

النفقات الحقيقية: تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة.

النفقات التحويلية: هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع،(المحجوب،1992،ص92)، أي أن هذا النوع من النفقات من شانها نقل القوة الشرائية من فئة إلي أخري(لطفي،1997،ص194).

النفقات العادية وغير العادية: أن سبب تقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية يرجع إلى الحاجة لتبرير الالتجاء إلى الموارد غير العادية مثل (القروض والإصدار النقدي)،(مسعود،2005م،ص166).

التقسيم الوظيفي للإنفاق العام: وفقا لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات العامة إلى مجموعات مختلفة، كل مجموعة اتفاقية ترتبط بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة وحتى يتحقق هذا التقسيم بموازنة الدولة فان الأمر يستلزم تحديد الوظائف أو الخدمات التي تقوم بها الدولة (سعيد،2003م،ص463).

**أسباب تزايد الإنفاق العام :**

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة ما، ويمكن إجمال أسباب التزايد في الإنفاق العام للاتي:

**الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام :**

الأسباب الاقتصادية: تشمل النفقات التي تهدف لتزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل، ومشاريع البنية الأساسية(حسين،2007م،ص34).

الأسباب الاجتماعية: هي التي تقدمها الدولة في شكل ضمانات اجتماعية مثل التامين والنفقات المخصصة للتعليم والصحة، والنقل والمواصلات والماء والكهرباء.

الأسباب السياسية: هي التي تتعلق بمسؤولية الدولة السياسية الداخلية وعلاقاتها الخارجية والمساهمة في المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة،(الجنابي،2017م،ص41).

الأسباب الإدارية: تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة(عبد المولي،1993،ص78).

الأسباب المالية: هي التي تتعلق بميزانية الدولة في حالة الفائض والعجز في الإيرادات العامة مقارنة بحجم الإنفاق العام للسنة نفسها.(صاحب،مسعود،2016م،ص288).

الأسباب العسكرية: بسبب انتشار الحروب والتي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام نتيجة لزيادة عبء الدين الخارجي خاصة في الدول النامية التي تلبي حاجاتها من المعدات العسكرية عن طريق الاقتراض من الدول ألكبري،(شهاب،1999م،ص71).

**الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق العام :**

تدهور قيمة النقود: في حالة انخفاض قيمة النقود فان القوة الشرائية لها تنخفض وبالتالي ترتفع الأسعار وتحدث ظاهرة التضخم، حيث تتوافر كميات كبيرة من النقود في السوق. ومن ثم تتضخم أرقام النفقات العامة،(شلبي،1987م،ص43).

زيادة مساحة الدولة: يؤدي اتساع أو زيادة رقعة الدولة، إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة، لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة(المهايني، الخطيب، 2017م، ص112).

زيادة عدد السكان: توثر زيادة السكان في زيادة حجم النفقات العامة،(عبد الحميد،2016م،ص278)، كما أن زيادة عدد الشيوخ يؤدي إلى زيادة المعاشات، و ارتفاع التوقعات للحياة يؤدي إلي العمل على زيادة العائد من الاستثمارات التعليمية،(المهايني،الخطيب،2017م، ص112).

**الآثار الاقتصادية للإنفاق العام :**

اثر الإنفاق العام على التضخم : تتدخل الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية والتي من ضمنها السياسة الانفاقية حيث تقوم الحكومة بالعمل على امتصاص تلك الزيادة تمهيدا للتخلص من الفجوة التضخمية من خلال خفض الإنفاق الحكومي الجاري الذي يمثل احد المكونات الرئيسية للإنفاق القومي على أوجه الإنفاق المتعلقة بالمواد والسلع الكمالية والحد من صور الإسراف والتبذير في القطاع الحكومي مع عدم الإخلال بأي شكل من أشكال الإنفاق(الإنفاق الرأسمالي) التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية.

اثر الإنفاق العام على الناتج القومي: من خلال زيادة القدرة الإنتاجية ، في شكل إنفاق استثماري، وبذلك ينعكس إيجابا على الناتج القومي(فوزي،وآخرون،1971م،ص191).

اثر الإنفاق العام على الاستهلاك القومي: وهو عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية مثل الأمن والدفاع والتعليم، وعندما تشتري سلع استهلاكية في شكل ملابس، ومستلزمات وأدوية(عبد الحميد،2010،ص216) أي أن زيادة الإنفاق الجاري والرأسمالي يؤدي إلى زيادة في الاستهلاك.

اثر الإنفاق العام على توزيع الدخل القومي: عن طريق العدالة الاجتماعية والأخذ من دخول الأغنياء في صورة ضرائب وإضافتها في دخول الفقراء عن طريق الإعانات، والخدمات بالمجان، أو بأثمان رمزية.

اثر الإنفاق العام على التوظيف: يعتبر التوظف الكامل احد الأهداف الرئيسية للدولة(فوزي،واخرون1971م، ص192،191)، إذ يقتضي قيام الدولة بالإنفاق العام تعيين موظفين وعمال(مراد،1964،ص29)، أي أن زيادة الإنفاق الجاري والرأسمالي يؤدي إلى زيادة التوظيف وبالتالي ينخفض معدل البطالة.

اثـر الإنفـاق العـام علـي معـدل النمـو الاقتصـادي: يحـدث الإنفـاق العـام أثـرا ايجابيـا علـى النمـو الاقتصـادي في حالة زيادة الإنفاق العام الاستثماري(عبد الحميد،2016م،ص220).

**مفهوم التضخم :**

تعريف التضخم :

يعـرف التضـخم بأنـه الارتفـاع المسـتمر المتواصـل فـي المسـتوي العـام للأسـعار ممـا يـؤدي إلـى خسـارة النقـود لقوتها الشرائية، (كروين 1981م،ص21) .

**العوامل الداخلية (المحلية) لنشوء التضخم:** يمكن حصر العوامل الداخلية فيما يلي :

العوامل النقدية لنشوء التضخم:

أن الزيـادة فـي كميـة النقـود تقـود إلـى انخفـاض فـي أسـعار الفائـدة ، ممـا ينـتج عنـه زيـادة فـي الطلـب علـي القـروض المصـرفية والتوسـع فـي الاسـتثمارات. ويـؤدي ذلـك لارتفـاع حجـم الطلـب بصـورة مضـاعفة. فـإذا كانـت عناصـر الإنتـاج فـي الاقتصـاد الـوطني موظفـة بالكامـل فـان ذلـك يـؤدي إلـى ارتفـاع السـعر وبالتـالي نشوء ظاهرة التضخم،(بلاكورد،2009م، ص 265، 268 ).

العوامل الحقيقية (السلعية والسوقية) لنشوء التضخم:

هـي العوامـل المـؤثرة فـي قـوى السـوق أي عوامـل العـرض والطلـب وعلـي هـذا الأسـاس يمكـن تقسـيم التضـخم إلي : تضخم طلب وتضخم عرض وتضخم انتاج:

التضخم بسبب الطلب: أن عناصر الطلب ثلاثة وهي:-

تضـخم بسـبب الطلـب المتزايـد: ينشـا هـذا التضـخم مـع زيـادة الإنفـاق العـام أو الخـاص، فـان الزيـادة فـي الإنفاق أو الأسعار تتبعها زيادة في الأجور وزيادة إضافية في الإنفاق.

التضـخم بسـبب عوامـل العـرض: ينشـا هـذا التضـخم مـع زيـادة الأجـور أو التكـاليف الأخـرى، بالتـالي تتبعهـا زيادة في الإنفاق(موسجريف،2010م،ص 431 – 432).

التضـخم بسـبب عوامـل الإنتـاج: ينشـا فـي حالـة زيـادة تكـاليف الإنتـاج بنسـب عاليـة مـع نمـو معـدلات الإنتاجيـة ، مما يضطر إلي رفع أسعار البيع. وهذا ما يدفع أصحاب المشاريع إلى رفع أسعار البيع مرة ثانية

العوامل البنيوية ( الهيكلية) لنشوء التضخم :

عمومـا أن سـبب التضـخم بالنسـبة للـدول الناميـة يعـود إلـي الخلـل الهيكلـي الموجـود فـي البنيـان الاقتصـادي والاجتماعي لهذه الدول، والذي يتمثل في الأتي:-

تخصـص الـدول الناميـة فـي إنتـاج وتصـدير المـواد الأوليـة ، وعجـز وجمـود الجهـاز المـالي فـي تحصـيل وجبايـة الضـرائب ممـا يسـتدعي اللجـوء إلـى طريقـة التمويـل بـالعجز كمـا أن الإنفـاق العـام موجـة لإغـراض اسـتهلاكية أو دعائيـة بالدرجـة الأولـي، ولـيس بهـدف زيـادة الطاقـة الإنتاجيـة،(بلاكورد،2009م، ص، 270،271).

العوامل الخارجية لنشوء التضخم :

يمكن حصرها في الأتي:-

التضخم المستورد: المقصود بالتضخم المستورد هو نقل عدوى التضخم من الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني، عن طريق استيراد السلع والخدمات من الخارج بأسعار عالية جدا.

**أنواع التضخم :**

التضخم المعتدل: وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء ولكن تكون بشكل مستمر(احمد،2012م، ص77).

التضخم الجامح أو المفرط: هو ظهور ارتفاعات متتالية وشديدة في الأسعار حيث تؤدي إلى ظهور آثار ضارة، من الصعب أن تحدد منها السلطات الحكومية أو تستطيع معالجتها،(السريتي،وآخرون،2008م،ص246).

التضخم المكبوت: هو حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال ضوابط وقيود تحول دون زيادات الإنفاق الكلى،(سليمان،واخرون2000م، ص230).

التضخم الدوري: هو التضخم الذي يحدث نتيجة تغيرات العرض الكلى والطلب الكلي والمرتبط بالدورات الاقتصادية،(حداد،وهزلول،2005، ص196).

**سياسات معالجة التضخم:**

يتم تقسيمها إلى سياسات جانب الطلب وسياسات جانب العرض:

سياسات جانب الطلب: تعتبر واحدة من السياسات عبرها تتحكم الدولة في التضخم على النحو الأتي:

السياسة النقدية (الانكماشية): وتتمثل في ضرورة تحكم السلطات النقدية في عرض النقود وضبطه، بحيث لا يزداد بمعدل اكبر من معدل النمو في الناتج الحقيقي في السلع والخدمات. وأيضا تخفيض الإنفاق الكلي والطلب عن طريق الحد من كمية النقود المعروضة، من خلال زيادة سعر الفائدة وزيادة سعر الخصم وزيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني.

السياسة المالية(الانكماشية): ويمكن أن تتم عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي ورفع معدلات الضرائب غير المباشرة علي السلع الكمالية الترفية ومنح مزايا ضريبة للمشروعات الإنتاجية الناشئة كإعطائها فترة سماح بدون ضرائب عند بداية الإنتاج، (عطية،وآخرون،2005م،ص220).

**سياسات جانب العرض:**

أ- ربط الأجر بالإنتاجية: إتباع سياسة اجرية تربط بين الزيادة في الأجور والزيادة في الإنتاجية،(مقلد،وآخرون،2013م،ص343).

ب- العمل علي رفع الإنتاجية لوسائل الإنتاج بكافة الطرق الممكنة المتمثلة في إدخال التكنولوجيا الحديثة ،(زيتون،2000م،ص305).

ج-زيادة الاهتمام بمشروعات الإنتاج المباشر خاصة في المجالات التي يوجد بها قصور في العرض بالداخل سواء أن كانت زراعية أم صناعية وتشغيل الطاقات العاطلة الموجودة بالوحدات الإنتاجية القائمة.

ح-العمل على منح مزايا للاستثمار الخاص والأجنبي بتشجيعه على إقامة مشروعات جديدة خاصة بالمجالات التي يحتاج إليها المجتمع.

خ-محاولة وضع قيود اختيارية على معدلات الإرباح للشركات ألكبري عن طريق الاتفاق معها أو إذا لزم الأمر وضع قيود إجبارية إذا كانت تبالغ في تحديد هذه المعدلات(عطية، 2005م، ،ص 221 - 222).

**الإنفاق العام في السودان :**

يشمل الإنفاق العام في السودان المصروفات ببنودها المختلفة واقتناء الأصول غير المالية، السلع والخدمات، تكلفة التمويل، الإعانات، المنح، المنافع الاجتماعية، المشروعات الأخرى. ويسعي الإنفاق العام في السودان إلي تحقيق مجموعة من السياسات والأهداف نذكر منها الآتي:

1- توجيه الموارد نحو الأولويات الواردة في الخطط الإستراتيجية .

2- تخصيص موارد مقدرة لدعم التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم، والصحة والرعاية الاجتماعية.

3- الالتزام بالشفافية في جانب الإنفاق العام.

4- ترشيد الإنفاق العام وضبط الأداء المالي.

5- الاستمرار في برامج الدعم الاجتماعي، وذلك بحشد، وترشيد موارد الصناديق الاجتماعية للمساهمة في توفير فرص عمل وتخفيض البطالة، وبالتالي تخفيف حدة الفقر وتقليل التفاوت في الدخل(تقرير بنك السودان،2017م، ص118)، (العرض الاقتصادي،2009م، ص 71- 72).

6- التركيز على زيادة الإنتاج والإنتاجية، وزيادة الدخل القومي.

7- توفير التمويل اللازم لتنفيذ العمليات في القطاع الزراعي(العرض الاقتصادي2008،ص65) ، وإعادة تأهيل المشاريع الزراعية(العرض الاقتصادي2017م،ص132).

**تطور الإنفاق العام الجاري ونسبته من جملة الإنفاق العام في السودان (1992-2018م) :**

الإنفاق العام الجاري هو الإنفاق الذي يستلزم تحقيق تسيير أمور الدولة من خلال الحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات لإشباع الحاجات الجارية التي تتكرر بصورة متكررة في كل سنة.

جدول رقم(1): تطور الإنفاق الجاري ونسبته من جملة الإنفاق العام (1992-2018م)

ملايين الجنيهات

| السنوات | الإنفاق العام | الإنفاق الجاري | نسبة المساهمة |
|---|---|---|---|
| 1992 | 64.2 | 53.4 | 83.2 |
| 1993 | 113.7 | 79.7 | 70.1 |
| 1994 | 144.8 | 119.4 | 82.4 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 88.2 | 278.2 | 315.3 | 1995 |
| 91.4 | 830 | 907.9 | 1996 |
| 95.4 | 1243.6 | 1303.4 | 1997 |
| 91.0 | 1575 | 1730 | 1998 |
| 87.0 | 1975 | 2270 | 1999 |
| 88.7 | 3125 | 3522 | 2000 |
| 87.8 | 3428 | 3902 | 2001 |
| 72.8 | 3770 | 5178 | 2002 |
| 76.5 | 5633 | 7362 | 2003 |
| 71.9 | 7936 | 11039 | 2004 |
| 75.4 | 10435 | 13847 | 2005 |
| 80.6 | 14713 | 18253 | 2006 |
| 83 | 17403.3 | 20971.2 | 2007 |
| 87.4 | 22724.8 | 25985.6 | 2008 |
| 84.4 | 20696.4 | 24523 | 2009 |
| 85.3 | 24162.1 | 28324 | 2010 |
| 88.8 | 28578.3 | 32196 | 2011 |
| 87.9 | 26272 | 29891 | 2012 |
| 90.2 | 36178.4 | 40111.1 | 2013 |
| 91.2 | 50380.1 | 55223.4 | 2014 |
| 90.1 | 54854.2 | 60866.6 | 2015 |
| 92.8 | 62195 | 66986.3 | 2016 |
| 94.4 | 86106 | 91368 | 2017 |
| 98.0 | 155796 | 162792 | 2018 |

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء، بنك السودان المركزي سنوات مختلفة

شكل رقم(1): تطور الإنفاق الجاري ونسبته من إجمالي الإنفاق العام (1992–2018م)

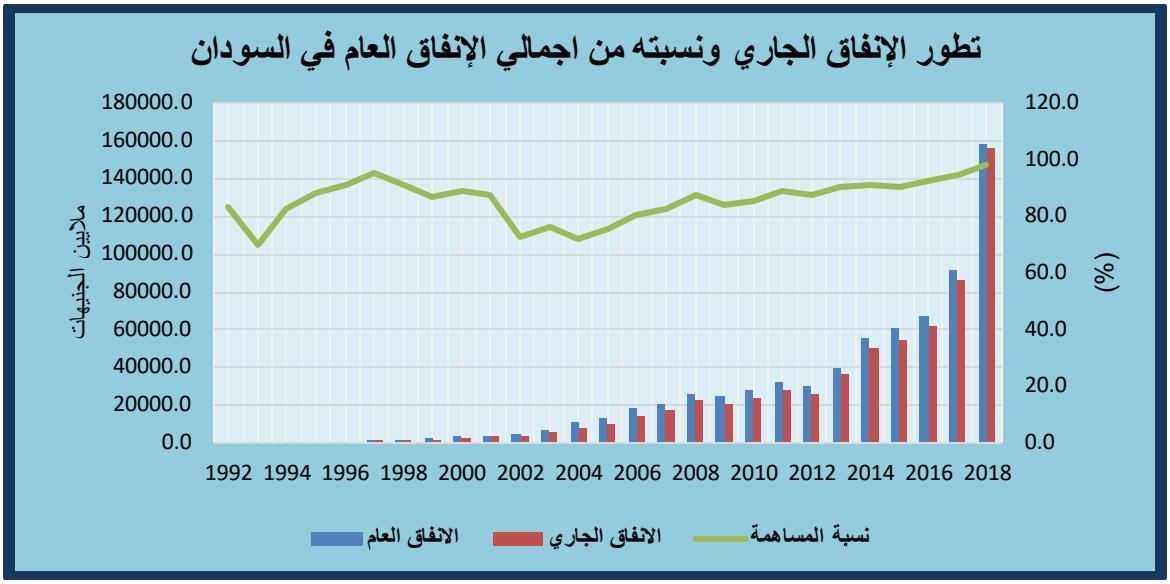


المصدر : من إعداد الباحثان بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (1).

يلاحظ من خلال الجدول (1) والشكل(1)، أن نسبة الإنفاق الجاري من جملة الإنفاق العام مرتفعة جداً تتراوح بين (71.9% إلى 98%) مما يدل على أن الصرف على السلع الاستهلاكية والصرف على الأجور والمرتبات وتعويضات العاملين مرتفع جدا، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات التضخم، ويلاحظ أن اعلي قيمة للإنفاق الجاري بلغت 155796مليون جنية في العام 2018م ويعزي ذلك إلى دعم السلع الإستراتيجية بقيمة 64،224 مليون جنية بنسبة مساهمة في إجمالي الإنفاق العام قدرت بحوالي 98.0%، بينما بلغت أقل قيمة للإنفاق الجاري 53.4 مليون جنية في العام 1992م،ويعزي ذلك إلى انخفاض الفصل الثاني الذي يتضمن مصروفات التسيير والبنود الممركزة والدعم الاجتماعي، بنسبة مساهمة في إجمالي الإنفاق العام قدرت بحوالي 83.2%.

**تطور الإنفاق الرأسمالي ونسبته من إجمالي الإنفاق العام (1992–2018م) :**

النفقات الرأسمالية: هي النفقات العامة التي تحققها الدولة من أجل الحصول على سلع رأسمالية، لزيادة الإنتاجية، أو إنشاء المصانع أو المباني، التي تزيد حركة الاستثمار أو تلك النفقات التي تزيد من خدمات إمكانية رأس المال البشري كإنشاء المدارس والمستشفيات ومراكز البحوث. وعليه نتناول تطور الإنفاق الرأسمالي ونسبته من إجمالي الإنفاق العام على النحو الأتي:

جدول رقم(2): تطور الإنفاق الرأسمالي ونسبته من إجمالي الإنفاق العام (1992–2018م) ملايين الجنيهات

| السنوات | الإنفاق العام | الإنفاق الرأسمالي | نسبة المساهمة |
|---|---|---|---|
| 1992 | 64.2 | 10.8 | 16.8 |
| 1993 | 113.7 | 34 | 29.9 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 17.5 | 25.4 | 144.8 | 1994 |
| 11.8 | 37.1 | 315.3 | 1995 |
| 8.6 | 77.9 | 907.9 | 1996 |
| 4.6 | 59.8 | 1303.4 | 1997 |
| 8.96 | 155 | 1730 | 1998 |
| 12.99 | 295 | 2270 | 1999 |
| 11.3 | 397 | 3522 | 2000 |
| 12.1 | 474 | 3902 | 2001 |
| 27.2 | 1408 | 5178 | 2002 |
| 23.5 | 1729 | 7362 | 2003 |
| 28.1 | 3103 | 11039 | 2004 |
| 24.6 | 3412 | 13847 | 2005 |
| 19.4 | 3540 | 18253 | 2006 |
| 17.0 | 3567.9 | 20971.2 | 2007 |
| 12.5 | 3260.8 | 25985.6 | 2008 |
| 15.6 | 3826.6 | 24523 | 2009 |
| 14.7 | 4161.9 | 28324 | 2010 |
| 11.2 | 3617.7 | 32196 | 2011 |
| 12.1 | 3619 | 29891 | 2012 |
| 9.8 | 3932.7 | 40111.1 | 2013 |
| 8.8 | 4843.3 | 55223.4 | 2014 |
| 9.9 | 6012.4 | 60866.6 | 2015 |
| 7.1 | 4791.3 | 66986.3 | 2016 |
| 5.6 | 5135 | 91368 | 2017 |
| 1.98 | 3141.9 | 162792 | 2018 |

المصدر :البنك المركزي، الجهاز المركزي للإحصاء سنوات مختلفة

شكل رقم(2): تطور الإنفاق الرأسمالي ونسبته من إجمالي الإنفاق العام (1992-2018م

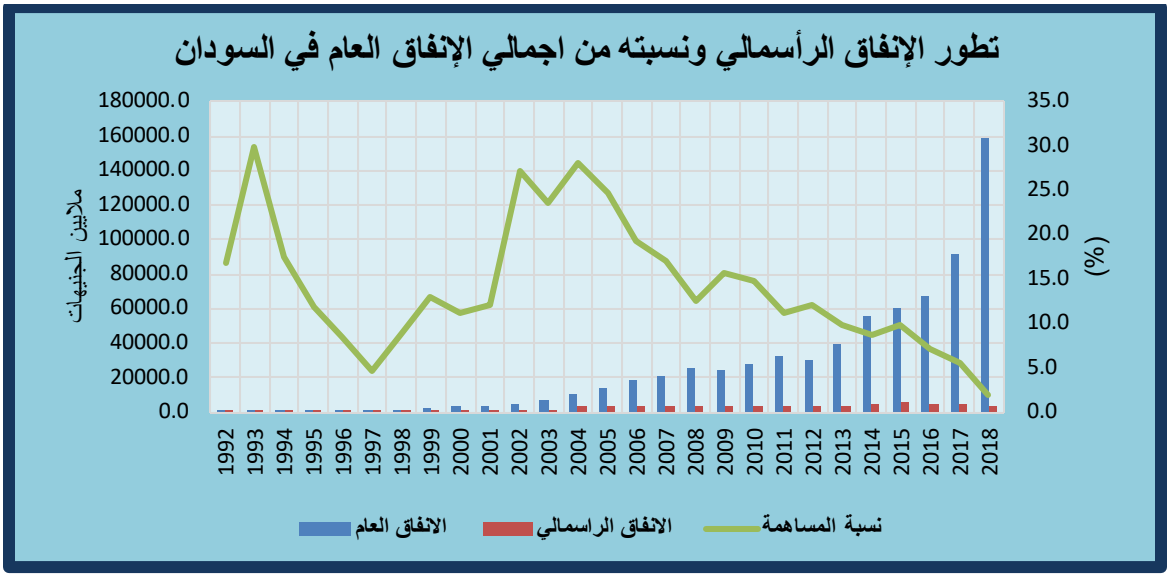


المصدر : من إعداد الباحثان بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (2).

يلاحظ من خلال الجدول(2) والشكل رقم (2)، أن نسبة الإنفاق الرأسمالي من جملة الإنفاق العام منخفضة جدا، إذ تتراوح ما بين 1.98% - 29.9%، وان اكبر قيمة للإنفاق الرأسمالي بلغت 6012.4 مليون جنية في العام 2015م يعزي ذلك إلى الصرف على قطاع الكهرباء والموارد المائية، حيث أن بلغ الصرف عليه من نصيب الإنفاق الرأسمالي بلغ 2256 مليون جنية بنسبة مساهمة 37.5% من إجمالي الصرف على التنمية، كما تم صرف مبلغ 380 مليون جنية لتنمية القطاع الصناعي بنسبة مساهمة 6.3% من إجمالي الصرف على التنمية، وذلك بتوفير الأجهزة والمعدات ولتأهيل مركز الاستشارات الصناعية لقيادة النهضة الصناعية مع القطاع الخاص، حيث تم تمويل المسوحات الخاصة بالمجمعات الصناعية، وتم صرف مبلغ 1372 مليون جنية على قطاع النقل والجسور بنسبة مساهمة 22.8% في الصرف على التنمية القومية، وذلك لإكمال الأعمال التحضيرية لبدء العمل في مطار الخرطوم الدولي الجديد، بالإضافة إلى تأهيل 133 قاطرة، وكذلك يجري العمل في عدد من خطوط السكة حديد، كما تم صرف مبلغ 804 مليون جنية على قطاع الزراعة والري والثروة الحيوانية بنسبة مساهمة 13.4% من إجمالي مصروفات التنمية القومية.

وكما أن اقل قيمة للإنفاق الرأسمالي بلغت10.8 مليون جنية في العام 1992م، في هذه الفترة توجد تحديات في تمويل مشروعات التنمية، فدائما يحدث عجز في الإيرادات المحلية تتم تغطيتها وتمويلها بالموارد الأجنبية، واقتصر الإنفاق الرأسمالي في هذه الفترة على القطاع الزراعي والصناعي وقطاع النقل والمواصلات وقطاع الخدمات،(عبد السميع،2012م،ص70).

**التضخم في السودان :**

أسباب التضخم في السودان :

هناك العديد من العوامل المسببة للتضخم في السودان وتتمثل في الآتي:

1-ارتفاع معدلات الإنفاق العام :

ارتفعت نسبة الإنفاق الجاري ونفقات التسيير علي حساب الإنفاق الرأسمالي والتنموي وقد ذهبت النسبة ألكبري من الموارد إلي نفقات الأمن والدفاع (أكثر من 70% من الإنفاق العام) والإنفاق علي الجهاز السيادي الحكومي المتضخم (الذي يقع معظمه ضمن ما يسمي بالإنفاق المتنوع).

استحوذت الأجور والمرتبات وتحويلات الولايات علي الحصة ألكبري من الإنفاق العام ومعظم ذلك الإنفاق يذهب إلي تعويضات العاملين وشراء السلع والخدمات الحكومية التي في غالبها سلع استهلاكية وخدمات غير منتجة.(بشير،2019م،ص16).

2-عجز الموازنة في السودان :

في عام 1992 وضعت الدولة برنامج الإستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002) حيث يمثل العام المالي 1992-1993م آخر عام من البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي وفي نفس الوقت يمثل سنة الأساس في الإستراتيجية القومية الشاملة، ونجد أن العجز الكلي في الموازنة قد استمر خلال السنوات 89-90-2001/2000م بدرجة متفاوتة، فقد بلغ 2123,7مليون جنيه كحد ادني بينما بلغ 36,638 مليون في عام 94-1995م. وتمويل العجز الكلي للقطاع العام في السودان يعتمد علي المصادر الداخلية (الاستدانة من الجهاز المصرفي) اكبر من المصادر الخارجية، ونلاحظ تزايد هذه النسبة منذ العام 1990م حيث بلغت نسبة تمويل العجز من المصادر الداخلية 63,4% , وفي العام 1991 كانت النسبة (62,6%)، وفي العام 1992 بلغت النسبة 77,4% وفي العام 1993م بلغت 56,4 وفي العام 1994م بلغت 71,4 . والاعتماد الكبير علي المصادر الداخلية يؤدي إلي ارتفاع معدلات التضخم(صالح،2009،ص-ص39-40)، وكما أسلفنا فقد مرت فترات طويلة علي الموازنة العامة في السودان وهي تمول عن طريق القروض والمنح والاستدانة من الجهاز المصرفي. حتى عام 1997-2000(عثمان،2011م،ص10) ،حيث نجحت برامج الإصلاح الاقتصادي قصير ألمدي وبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل في تحقيق بعض الاستقرار و تحسن موقف الموازنة العامة بعد ظهور البترول , إلي أن تحول رصيد المالية العامة إلى عجوزات متنامية في عامي 2005 و 2006، بعد ثلاث سنوات من الفائض وزيادة السحب من احتياطيات صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول، نجد أن العجز المتوقع في موازنة 2006 قد قفز إلى 4,2 % من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 1,8 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2005 ، وفائض في السنوات المالية الثلاث السابقة، كما زاد العجز في موازنة 2007 على 6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي وقد تم تمويل أغلبية هذا العجز محلياً( بواقع الثلثين في عام 2006) بما في ذلك إصدار أوراق مالية حكومية والاقتراض الصافي من البنك المركزي من

جانب وزارة المالية والاقتصاد الوطني. (البنك الدولي،2007م،ص8) . كما شهد التمويل الخارجي زيادة ملموسة، حيث بلغ قرابة 450 مليون دولار أمريكي في عام 2006 ، مقابل متوسط سنوي قدره 45 مليون دولار أمريكي للفترة 2000– 2003، وهكذا استمر ارتفاع حجم العجز في الموازنة بالزيادة نتيجة لالتزامات السلام الموقعة بين الحكومة والفصائل المتمردة , وما أعقب ذلك من تدني لأسعار البترول بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 ثم انفصال الجنوب ونقص إيرادات الموازنة العامة إلي النصف بعد خروج نصيب الجنوب من الموازنة وكذلك اندلاع التمرد والصرف المتزايد علي الحروب في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، وكذلك استحداث ولاية جديدة "غرب كردفان " كل هذه الأسباب أدت إلي زيادة في الإنفاق العام ونقص حاد في الإيرادات. ويصنف عجز الموازنة في السودان علي انه عجز هيكلي نتيجة لتزايد العجز وإستمراريته عبر سنوات عديدة ويرجع ذلك لضعف السياسات المتبعة من قبل الدولة في الفترة الماضية إي منذ ظهور البترول وعدم استغلال موارد البترول لاستحداث وتأهيل القطاعات الإنتاجية الأخرى(Oliver,2006,p572 ) ، كما عملت السلطات على دعم السلع الإستراتيجية مثل القمح والوقود والكهرباء ، وشراء الذهب بالسعر الحر وتخصيصه لدعم هذه السلع.

**التضخم المستورد :**

من أهم العوامل المؤثرة على ديناميكية ارتفاع الأسعار العالمية هو ارتفاع سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى، والسبب الرئيسي في هذه العلاقة الطردية القوية بين ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة ومعدلات التضخم ناتجة من أن السلع المستوردة تمثل أكثر من 65% من مكونات سلة مقياس الأسعار الاستهلاكية، وهذا يعني أن أي ارتفاع في معدلات الأسعار العالمية للسلع المستوردة ينتقل بسرعة وبقوه وبنفس الحجم إلى مستوي الأسعار المحلية ويشكل ضغوطا تضخمية، (عبد الرحيم، 2009م، ص16).

**آثار التضخم على الاقتصاد السوداني:**

الآثار الاقتصادية:

1. النمو الهائل للنشاط الهامشي في القطاع الموازي ويتمثل في سوق المضاربة بالعملات والعقارات وأعمال الوسطاء في أسواق المحاصيل الرئيسية، وقد نتج عن ذلك خلل في توظيف الموارد بين القطاعات الإنتاجية مما أدي إلى انحسار في معدلات النمو.
2. تأكل المدخرات وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
3. ارتفاع التضخم انعكس في الارتفاع المضطرد على تكلفة السلع القابلة للتصدير ومن ثم اثر في موقعها التنافسي مما أدى إلى فقدان جزء من الحصة في السوق العالمية ومن ثم في الموارد من النقد الأجنبي وبالتالي تفاقم عجز الميزانية بالإضافة إلى احتفاظ السودانيين العاملين بالخارج بودائعهم خارج البلاد والذي تسبب في انخفاض معدلات التدفق الدائري من العملات الأجنبية كل ذلك انعكس سلبا على ميزان المدفوعات.

4. اثر التضخم على سعر الصرف من خلال التذبذب في أسعار الصرف هبوطا وصعودا ،حيث اتسم سعر الصرف خلال تلك الفترة بعدم الاستقرار واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، كما ان التقلبات في سعر الصرف في الأسواق المختلفة وعدم القدرة بالتنبؤ بها جعل من الصعوبة تخطيط الإنتاج للمدى المناسب لاستيراد المدخلات والتصنيع ثم عرض الإنتاج للبيع واستيراد الأموال المستثمرة في الإنتاج، وترتب على ذلك تخفيض الطاقة الإنتاجية.

الآثار الاجتماعية للتضخم :

وتظهر من خلال النشاطات الهامشية في القطاع الموازي، وذلك بإفرازاتها السالبة في النسيج الاجتماعي، فقد تطور النشاط الموازي في سوق التمويل وبمسميات مختلفة متعارف عليها محليا بين المتعاملين في تلك الأسواق أدت هذه المعاملات إلى خسارة لكل الأطراف البائعة والمشترية، فالمشتري كان يتكبد خسارة يعجز عن الإيفاء بتلك الالتزامات من التدفقات المتوقعة من المشترين وهكذا تتوسع دائرة التعثر المالي، وفي النهاية يتورط البائع والمشتري في صعوبات مالية تؤدي بهم في الغالب إلى إعلان الإفلاس، ومن جراء إفرازات النشاطات الهامشية فقد الكثيرين أصولهم وتدهورت أحوالهم الاجتماعية والأسرية(ازرق،2017م، ص 36-37).

**تطور معدل التضخم في السودان خلال الفترة (1992-2018م) :**

جدول رقم (3) : معدلات التضخم (1992-2018م)

| العام | معدل التضخم(%) | العام | معدل التضخم(%) |
|---|---|---|---|
| 1992 | 119.24 | 2006 | 15.70 |
| 1993 | 101.18 | 2007 | 8.80 |
| 1994 | 115.90 | 2008 | 14.90 |
| 1995 | 68.97 | 2009 | 13.90 |
| 1996 | 130.44 | 2010 | 15.40 |
| 1997 | 46.50 | 2011 | 18.90 |
| 1998 | 17.01 | 2012 | 35.60 |
| 1999 | 16.10 | 2013 | 37.10 |
| 2000 | 8.02 | 2014 | 36.90 |
| 2001 | 4.90 | 2015 | 16.90 |
| 2002 | 8.30 | 2016 | 17.50 |
| 2003 | 7.70 | 2017 | 32.58 |
| 2004 | 8.35 | 2018 | 63.3 |
| 2005 | 5.60 | | |

المصدر : وزارة المالية- البنك المركزي سنوات مختلفة

شكل رقم (3) : معدل التضخم خلال الفترة (1992-2018م)

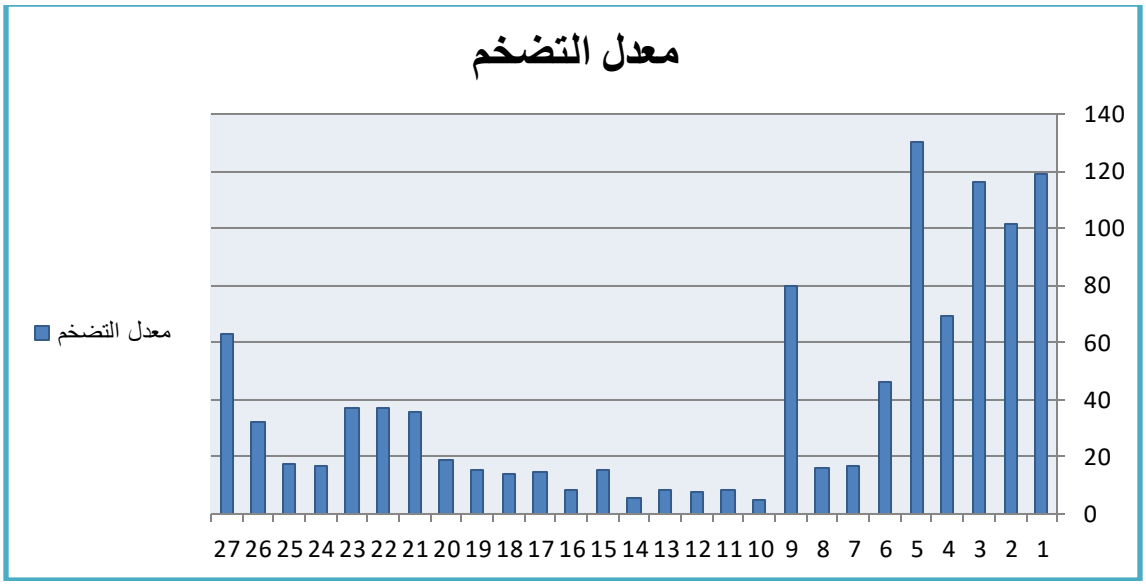


المصدر : إعداد الباحثان بالاستفادة من بيانات الجدول رقم(3)

من خلال استعراض بيانات الجدول (3) نلاحظ أن التضخم بدا مرتفعا أبان سياسة التحرير الاقتصادي، ولكن قامت الحكومة مع صندوق النقد الدولي في العام 1997م بتطبيق سياسة الإصلاح الهيكلي للاقتصاد السوداني، واستخدمت الدولة لسياسات انكماشية نتج عنها انخفاض واضحا وملموسا في معدلات التضخم، بالإضافة إلى مردود الصادرات النفطية التي أيضا بسببها تحسن الاقتصاد السوداني، وحافظ التضخم على معدلات منخفضة، إلى أن حدثت الأزمة المالية العالمية في العام 2008م والتي أثرت بصوره عامة على اقتصاديات دول العالم، وانخفضت أسعار البترول عالميا، وقلص هذا من الإيرادات البترولية وبدورها أثرت على الموازنة العامة في السودان، بالإضافة إلى انفصال جنوب السودان في العام 2011م ، والذي ترتب عليه فقدان السودان لثلاث أرباع الإنتاج النفطي، وحيث بدا التضخم في الارتفاع بعد العام 2011م إلى ان وصل إلى أعلى معدل له في العام 2018م 63.3 % وهذه الفترة شهدت عدم قدرة الدولة على تغذية الخزينة العامة من الضرائب بصورة طبيعية، وذلك بسبب التوتر السياسي والحراك الشعبي الذي عم البلاد في هذه الفترة.

**اتجاهات الإنفاق الجاري والرأسمالي مع التضخم في السودان خلال الفترة (1992-2018م):**

اتجاه الإنفاق الجاري والتضخم:

شكل رقم (4) : اتجاهات الإنفاق الجاري والتضخم خلال الفترة (1992-2018م)

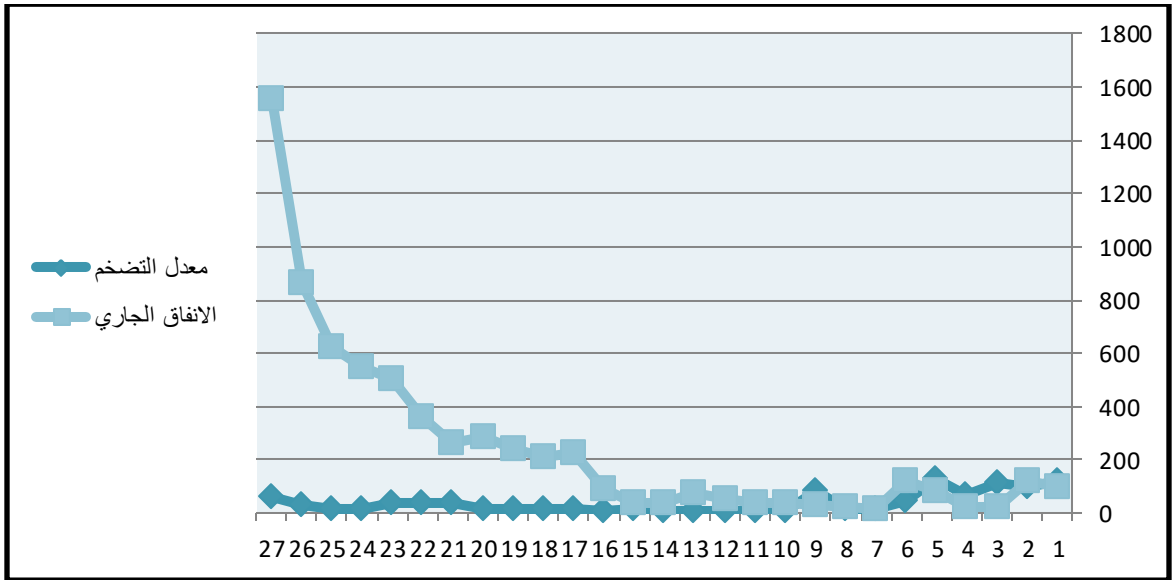


المصدر : إعداد: الباحثان بالاستفادة من بيانات الجدول رقم(1) و (3)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (4) أن الاتجاه العام للإنفاق الجاري والتضخم متقاربان من بعضهما البعض، ويدل هذا أن هناك تجانس وارتباط قوي بين هذين المتغيرين ويؤكد العلاقة الطردية بينهما، فمثلا نلاحظ ان الإنفاق الجاري سجل أعلى قيمة بـ155796 في العام 2018م بنسبة نمو بلغت حوالي 30.93%، وفي نفس العام نجد أن التضخم سجل معدلا قدر بحوالي 63.3% بنسبة زيادة تقدر بحوالي أكثر من 30% تقريبا.

**اتجاه الإنفاق الرأسمالي والتضخم :**

شكل رقم (5) : اتجاهات الإنفاق الرأسمالي والتضخم خلال الفترة (1992–2018م)

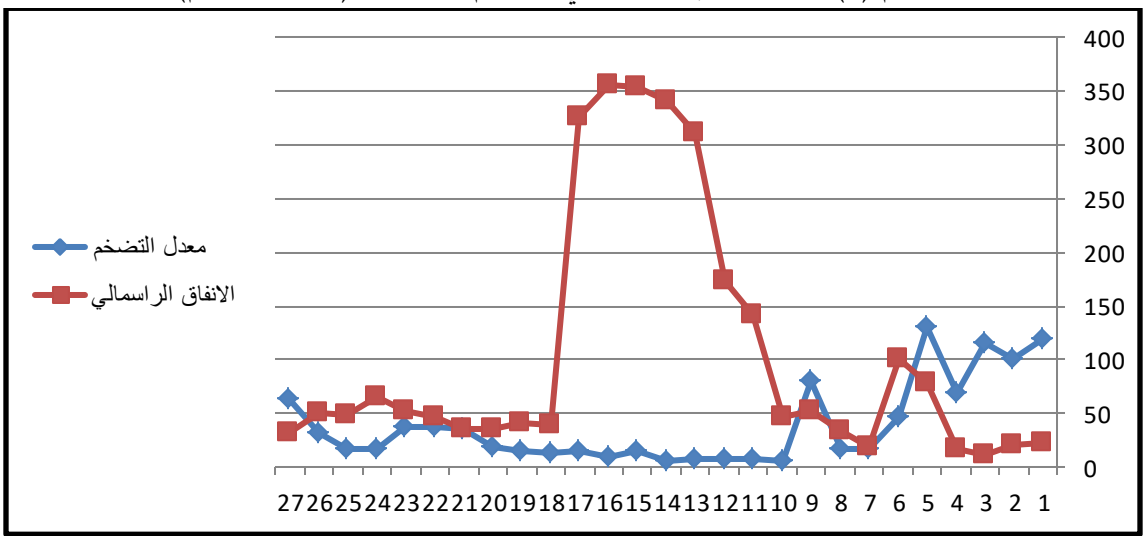


المصدر : إعداد الباحثان بالاستفادة من بيانات الجدول رقم(2) و (3)

يبين الشكل رقم(5) اتجاه الإنفاق الرأسمالي والتضخم، ويلاحظ أن هناك تباعد عكسي بين المتغيرين في كثير من الأحيان، ويدل هذا أن زيادة احدهما تودي إلى نقصان الآخر، وعلى سبيل المثال في الفترة التي ظهر فيها البترول عملت الدولة على الاهتمام بالبنيات التحتية وصب الإنفاق الرأسمالي في قنواته الحقيقية وأدي هذا إلى تخفيض التضخم بصورة واضحة ، لان البترول ساهم في رفع قيمة العملة الوطنية وتحسين سعر الصرف ، ففي العام 1999م ارتفع الإنفاق الرأسمالي بحوالي 85.55% ، بسبب مساهمة البترول في الاقتصادي السوداني ، وتأثر بالأزمة المالية العالمية في 2008م، وسجل نمو قدر بحوالي – 8.60 %، إلى أن انفصل جنوب السودان في 2011م. وخلال هذه الفترة 1999م – 2011م انخفض التضخم بصورة ملحوظة ويعزي هذا للأسباب التي اوضحناها سابقا.

وفيما سبق يري الباحثان أن السلطات المالية حاولت في كثير من الأزمان محاربة الظواهر الاقتصادية السالبة على الاقتصاد السوداني ، ولاسيما التضخم، إلا أنه في كثير من الأحيان لم تستطيع تنفيذ برامجها الاقتصادية، لأنها تجابه تطور المجتمع ومطالبته بحقوقه في التوظيف واستيعاب الزيادة المقررة في هيكل الأجور والمرتبات، بالإضافة إلى توفير الخدمات الاستهلاكية منها والإنتاجية ، وبالإضافة إلى الصرف الكبير على الجهاز التنفيذي ، والأمن والدفاع ، والصرف على الحروب ومتطلبات السلام ، والالتزام بالاتفاقيات السياسية ، كل هذه الجهود وسعت قنوات الإنفاق العام الجاري وحالت دون توجيه الإنفاق التنموي بصورة كبيرة إلى القنوات الحيوية والمنتجة حتى يسهم في معالجة كثير من المشكلات الاقتصادية.

**تحليل معادلة التضخم :**

$$INF = C_0 + C_1 Cur + Cap + U$$

جدول رقم (4) : نتائج اختبار فيلبس بيروون لمتغيرات الدراسة (Cur الإنفاق الجاري، الإنفاق الرأسمالي العامةCap معدل التضخمINF).

| المتغيرات | PP | القيمة الحرجة عندي مستوي معنوية0.05 | القيمة الحرجة عندي مستوي معنوية0.01 | مستوي الاستقرار |
|---|---|---|---|---|
| : INF | −2.17992 | −1.95441 | | مستقر عند المستوى بدون قاطع |
| Cur | 6.161154 | | −3.71146 | مستقر عند المستوي |
| Cap | 2.355831 | −1.95441 | | مستقر عند المستوى قاطع واتجاه عام |

المصدر :إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة (PP) بالنسبة ل ***INF*** قيمة معدل التضخم أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5%مستقر عند المستوي بدون قاطع وقيمة (PP) بالنسبة ل ***CUR*** قيمة الانفاق الجارى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 1% مستقر عند المستوي، وقيمة (PP) بالنسبة ل ***CAP*** قيمة الانفاق الرأسمالي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية5% مستقر عند المستوي(قاطع واتجاه عام) في هذه الحالة نستخدم إختبارجوهانسون للتكامل المشترك وفى التقدير نستخدم طريقة المربعات الصغرى.

جدول رقم (5): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون لمتغيرات الدراسة (CUR الإنفاق الجاري، الإنفاق الرأسمالي CAP معدل التضخمINF).

| Hypothesized No. of CE(s | Eigen value | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---|---|---|---|---|
| None * | 0.543045 | 36.57293 | 29.79707 | 0.0071 |
| At most 1 * | 0.366489 | 16.99366 | 15.49471 | 0.0295 |
| At most 2 * | 0.200099 | 5.581696 | 3.841465 | 0.0181 |
| Hypothesized No. of CE(s | Eigen value | Max-Eigen Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
| None * | 0.543045 | 36.57293 | 29.79707 | 0.0071 |
| At most 1 * | 0.366489 | 16.99366 | 15.49471 | 0.0295 |
| At most 2 * | 0.200099 | 5.581696 | 3.841465 | 0.0181 |

المصدر :إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

يلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر Trace Statistic والتي تقدر ب 36.57293 أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب 29.79707عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الأولى (None)، آي وجود علاقة تكامل مشترك،كما يلاحظ أيضاً أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر والتي تقدر ب 16.99366 أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب 15.49471عند مستوى معنوية 5% فيما يخص الفرضية الثانية (At most 1)، أن القيمة المحسوبة لاختبار الاثر والتي تقدر

ب 5.581696أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب 3.841465عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الثالثة (At most 2) وعليه نستنتج وجود علاقتين للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة حسب إختبار الأثر،فيما يخص إختبار القيمة العظمىStatisticMax-Eigen. يلاحظ أيضا من خلال الجدول رقم (5) أن القيمة المحسوبة لاختبار القيمة العظمىStatisticMax-Eigenوالتي تقدر ب 36.57293أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب 29.79707عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الأولى (None)، آي وجود علاقة تكامل مشترك،كما يلاحظ أيضاً كذلك أن القيمة المحسوبة لاختبار القيمة العظمى والتي تقدر ب 16.99366أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب 15.49471عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الثانية (At most 1) ، أن القيمة المحسوبة لاختبار القيمة العظمى والتي تقدر ب 5.581696أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب 3.841465عند مستوى معنوية **5%** فيما يخص الفرضية الثالثة (At most **2**) وعليه نستنتج وجود علاقتين للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة حسب الاختبارين غير مختلفين وفي هذه الحالة نستخدم في التقدير طريقة المربعات الصغرى لنموذج التضخم ،

جدول رقم (6) : تقدير معادلة التضخم

| المتغيرات | المعاملات | القيمة الاحتمالية | إختبارf | R-squared |
|---|---|---|---|---|
| C | 106.3199 | 0.0000 | 0.000001 | 0.674218 |
| CUR | 0.001181 | 0.0005 | | |
| DAP | -0.03137 | 0.0000 | | |

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

وبناءً على ما تقدم فأن النموذج المقدم هو :

$$INF = 106.3199 - 0.03137(CAP) + 0.001181(CUR)$$

أما تقييم النموذج فيتم وفق ثلاثة معايير:

المعيار الاقتصادي :

معامل الثابت والتي تعادل 106.3199وهي معامل التضخم $INF$ وهي موجبة،عند ثبات كل (الإنفاق الجاري CUR)، والإنفاق الرأسماليCAP وهذه لا تتفق مع النظرية الاقتصادية لعدم دقة البيانات.

قيمة معامل الإنفاق الجاري CUR تساوي 0.001181 ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين الإنفاق الجاري CUR والتضخم أي كلما زاد الإنفاق الجاري CUR بوحدة واحدة سيزيد التضخم ب 0.001181 مع ثبات الانفاق الرأسمالي وفي هذه الحالة تتفق مع النظرية الاقتصادية وذلك لأن الإنفاق الجاري في حالة عدم استجابة العرض يؤدى الى زيادة معدل التضخم.

قيمة معامل الإنفاق الرأسماليCAP تساوي 0.03137− ذات إشارة سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين معامل الإنفاق الرأسمالي والتضخم $INF$ ، وتشير هذه العلاقة إلى انه إذا تغير الإنفاق الرأسماليCAP بوحدة واحدة سينخفض التضخم $INF$ ب0.03137−مع ثبات الانفاق الجاري

CUR وذلك لان الإنفاق الرأسمالي يزيد من عرض السلع في الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض التضخم، وهذه تتفق مع النظرية الاقتصادية.

المعيار الإحصائي :

وفي هذا المعيار يتم تقييم ثلاثة نقاط وهي :

1- اختبار المعنوية الجزئية للمعالم:

من الجدول رقم (6) يتضح الأتي:

القيمة الاحتمالية للثابت تساوي (**0.0000**) وهي أقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان الثابت معنوي.

القيمة الاحتمالية لمعامل الإنفاق الجاري CUR تساوي (**0.0005**) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل الإنفاق الجاري CUR. وتشير أن معامل الإنفاق الجاري CUR له اثر معنوي على التضخم $INF$.

القيمة الاحتمالية لمعامل الإنفاق الرأسمالي$CAP$ تساوي (**0.0000**) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل الإنفاق الرأسمالي$CAP$ . وتشير الى ان معامل الإنفاق الرأسمالي$CAP$ له اثر معنوي على التضخم $INF$.

2- المعنوية الكلية للنموذج (F) :

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن القيمة الاحتمالية لـ F تساوي (**0.000001**) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني أن نموذج التضخم ككل معنوي.

3- اختبار جودة التوفيق (R-Squared) :

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.67 وهذا يعني أن المتغيرات (الإنفاق الجاري$CUR$، الإنفاق الرأس مالي$CAP$ ، والتضخمINF)مسئولة عن67%من التغيرات التي تحدث في النموذج والباقي 33% يرجع إلى المتغيرات الغير مضمنة في النموذج وهذه دلالة على جودة توفيق النموذج.

المعيار القياسي :

1- اختبار مشكلة اختلاف التباين Heterosedasticity Test:

جدول رقم (7) : نتائج اختبار ARCH

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.576069 | Prob. F(2,22) | 0.2293 |
| Obs*R-squared | 3.133071 | Prob. Chi-Square(2) | 0.2088 |

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول (7) نجد أن القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F وChi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation

جدول رقم (8) : نتائج اختبار Breusch- LM Test:

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.19384 | Prob. F(2,20)) | 0.3237 |
| Obs*R-squared | 2.77294 | Prob. Chi-Square(2) | 0.25 |

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول (8) نجد ان القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F وChi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

3- اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity :

جدول رقم (9) : معامل تضخيم التباين

| المتغيرات | Coefficient variance |
|---|---|
| C | 90.82175 |
| CUS | 2.24E-05 |
| DES | 8.73E-08 |

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E views12.

من خلال جدول رقم (9) يتضح من نتائج التقدير في العمود الأول variance coefficient ان جميع قيم المعاملات تقل عن الرقم (10) وهذه النتيجة تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

**النتائج:**

1. أوضحت الدراسة أن زيادة الإنفاق الجاري ساهمت في زيادة التضخم، وان هناك علاقة طردية بين الإنفاق الجاري والتضخم.
2. من الدراسة التطبيقية اتضح أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الرأسمالي والتضخم .
3. أوضحت الدراسة أن نسبة الإنفاق الجاري من جملة الإنفاق العام مرتفعة جدا، وتتراوح بين 70.1% - 98%.
4. اوضحت الدراسة أن نسبة الإنفاق الرأسمالي من جملة الإنفاق العام ضعيفة جدا، حيث ان تتراوح بين 1.98% - 29.9%.

**التوصيات :**

1. على الدولة العمل على ترشيد الإنفاق الجاري من خلال تقليل الصرف الحكومي على السلع الاستهلاكية.
2. على الدولة الاهتمام بزيادة الإنفاق الرأسمالي حتى يساهم بصورة اكبر في دعم المشروعات الإنتاجية الصغيرة بحيث تدخل في مظلة الإنتاج الوطني، وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية بتقديم التسهيلات والتشريعات الجاذبة.

3. الالتزام بالنسبة المنصوص عليها عند الاستدانة من البنك المركزي عند تمويل عجز ، وعدم الإفراط في طباعة النقود إلا بما يعادلها من احتياطي نقدي أجنبي او ذهب.

4. البحث عن بدائل لتعويض الإنتاج النفطي والاتجاه إلى تطوير الزراعة والصناعات التحويلية، والاستفادة من حصائل تصدير الذهب في ذلك.

**المراجع :**

1. أكرام حداد، مشهود هزلول، (2005م)، النقود والمصارف دراسة تحليلية ونظرية، ط1،وائل للنشر، عمان، الأردن.

2. احمد عبد السميع علام، (2012م)، المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية، مصر – الإسكندرية.

3. احمد محمد احمد ، (2012م)، التضخم النقدي، ط1، مكتبة الوفاء، مصر – الإسكندرية.

4. إسماعيل عبد الرحيم شلبي،(1987م)، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام،الجامعة الأردنية.

5. جيمس بلاكورد، ترجمة اشرف محمود، (2009م)، النظرية الاقتصادية، عمان– الأردن.

6. حامد عبد الحميد دراز ،(1988م)، المالية العامة، الدار الجامعية، مصر – الإسكندرية.

7. حمد ضياء الدين زيتون، (2000م)، مبادئ في علم الاقتصاد، المكتب العلمي ، مصر – الإسكندرية.

8. رمضان محمد مقلد، وآخرون، (2013م)، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي، مصر – الإسكندرية.

9. رفعت المحجوب، (1992م)، المالية العامة ، مكتبة النهضة العربية، مصر – القاهرة.

10. ريتشارد موسجر يف ومبيجي موسجر يف،(2010م) المالية العامة بين النظرية والتطبيق، تعريب، محمد حمدي السباخي، كامل سليمان العاني،دار المريخ، الرياض.

11. سعيد عبد العزيز،(2003م) ، الاقتصاد العام ، الدار الجامعية ، مصر – الإسكندرية.

12. سعيد عبد العزيز،(2011م)، المالية العامة، الدار الجامعية، مصر – الإسكندرية.

13. سليمان احمد أللوزي، على محمد خليل،(1999م)، المالية العامة،عمان ، زهران للنشر والتوزيع .

14. سليمان احمد أللوزي،على محمد خليل،(2001م) ،المالية العامة، زهران للنشر والتوزيع– عمان.

15. السيد محمد ألسريتي وآخرون، (2008م)، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية– مصر.

16. طاهر الجنابي،(2017م) ،علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر،الموصل– العراق.

17. عبد الرحمن حسن على حمد ،(2014م)، اقتصاديات المالية العامة، ط2، البنا للطباعة والنشر، الخرطوم.

18. عمر يحياوي،(2005م)، مساهمة في دراسة المالية العامة ، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، هومة للطباعة، الجزائر.

19. عبد المطلب عبد الحميد،(2016م)، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية.

20. عبد المنعم فوزي وآخرون،(1971م) ، اقتصاديات المالية العامة,المعارف للنشر، الإسكندرية.
21. عبد المطلب عبد الحميد،(2010م)، اقتصاديات المالية العامة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات, مصر.
22. عبد القادر محمد عطية، وآخرون،(2005م)، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد جامعة الإسكندرية، مصر.
23. عبد الوهاب عثمان،(2001م)، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، ط1، مطابع العملة،الخرطوم.
24. عبد الوهاب عثمان ،(2011م), منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، ط2، مطابع العملة، الخرطوم.
25. علي لطفي،(1997م)،المالية العامة ،مكتبة عين شمس، مصر.
26. كروين،(1981م)، تعريب محمد عزيز، التضخم، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا – بنغازي.
27. السيد عبد المولي، (1993م)، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة.
28. مصطفي سليمان وآخرون،(2000م) ، مبادئي الاقتصاد الكلي، ط1، المسرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن.
29. محمود حسين،وآخرون، (2007م)، مبادئ المالية العامة، المسيرة للنشر، عمان.
30. ميثم صاحب، محمد مسعود، (2016)،المالية العامة بين النظرية والتطبيق، ط1،دار البداية،عمان– الأردن.
31. مجدي محمود شهاب ،(1999م)، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر الإسكندرية.
32. محمد حلمي مراد،(1964) ، مالية الدولة، مطبعة نهضة، مصر – القاهرة.
33. محمد المهايني، وخالد شحادة الخطيب،(2017م) ، المالية العامة، جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، سوريا – دمشق.
34. إجلال عبد الله عثمان(2012م)، اثر السياسة المالية على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين.
35. إيهاب صالح محمد مدثر،(2009م) ، دور السياسة المالية والنقدية في ضبط التضخم في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين
36. ياسر التوم محمد،(2008م) ، اثر السياسة المالية علي التضخم في السودان، خلال الفترة،1991– 2004م رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين.
37. رحاب عبد الرحمن الساير،(2015م)، دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان.
38. دروسي مسعود،(2005م) ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر, رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر.
39. علاء الدين عبد القادر،(2012) ، السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم في السودان200– 2010م، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين.

40. مبارك ازرق عمر ، (2017م)، قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية علي التضخم في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان.

41. إبراهيم محمد، سندس جميل، (2019م) ، قياس وتحليل اثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحري لكالدور في السعودية باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، مجلة جامعة دهوك، المجلد22، العدد1.

42. بدر الدين عبد الرحيم، (2009م)، أحقا التوسع في الكتلة النقدية سببا في التضخم، مجلة المصرفي،العدد الرابع، بنك السودان المركزي، الخرطوم.

43. بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

44. البنك الدولي، (2007م)، السودان مراجعة الإنفاق العام, تقرير تجميعي رقم 41840, مكتب إفريقيا.

45. وزارة المالية، العرض الاقتصادي، سنوات مختلفة.

46. حسن بشير محمد نور،(28/17-8-2019م) مهام السياسة المالية في الفترة الانتقالية، ورشة برنامج الإصلاح الاقتصادي، الإجراءات والمطلوبات،دار الشرطة،الخرطوم.

49- أمين صالح،( الخميس، 21/أيلول/2017م) الإنفاق العام واختلال التوازن الاقتصادي *والاجتماعي*،al-akhbar.com (2019/12/18م).

50- موسوعة التوثيق الشامل،القسم الأكاديمي، منتدى الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، التضخم في الاقتصاد السودان المسببات والحلول،على الانترنت، تاريخ التصفح الاربعاء، الساعة 7:32 ،2019/12/25م.

51- Oliver Blanchard,(2006) Macroeconomics, 4th edition, Pearson Education Inc. New Jersey, USA.